



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON
Arařtirmalar Merkezi
For Contemporary Studies

واقع حقوق الإنسان في سورية ومعوّقات وكيفيات تفعيلها بعد التغيير



أبحاث اجتماعية

الكاتب: عبد الله تركماني



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقى الأفكار

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورضيحين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



واقع حقوق الإنسان في سورية ومعوّقات وكيفيات تفعيلها بعد التغيير

عبد الله تركماني



المحتويات

3	مقدمة.....
4	أولاً: فلسفة النظام تجاه حقوق الإنسان السوري.....
6	ثانياً: السيناريوهات السياسية المحتملة في سورية ووضعية حقوق الإنسان في كل منها.....
6	السيناريوهات السياسية المحتملة في سورية.....
6	وضعية حقوق الإنسان في كل من السيناريوهات الثلاثة.....
9	ثالثاً: أهمّ معوّقات حقوق الإنسان في سورية الجديدة.....
13	رابعاً: كيفيات ضمان حقوق الإنسان في سورية الجديدة.....
13	التشريعات والقوانين والسياسات.....
15	ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السوري.....
17	خامساً: أهم الاستنتاجات.....

مقدمة

لم تحظَ الشرعة العالمية لحقوق الإنسان بأيّ تفعيل من قبل سلطة الاستبداد، منذ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، بل انتهكت حقوق الإنسان السوري، واعتبرته مجرد أداة لتنفيذ أجندتها الخاصة لديمومتها في السلطة، من خلال القوانين الاستثنائية والمحاكم الخاصة، التي تتناقض مع ضمانات حقوق الإنسان ومعاهداتها التي وقّعت عليها.

ومما يؤكد ذلك أنّ التقارير التي صدرت عن المنظمات الإقليمية والدولية، طوال العقود الماضية، عكست واقعاً مؤلماً لانتهاكات حقوق الإنسان السوري: الحقّ في الحياة، والموت من جرّاء التعذيب، وانتهاك الحق في الحرية والأمان من خلال الاعتقالات التعسفية، وظاهرة المفقودين والمنفيين قسرياً، وغياب الحق في محاكمات منصفة، وانتهاك حريات الرأي والتعبير، والقيود على حق تكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني..

تناولت الدراسة إشكاليات وتساؤلات عدة، تتمحور حول كيفية المعالجة الجدية لتفعيل الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان في سورية الجديدة بعد التغيير: أهمّ معوّقات حقوق الإنسان، خاصة بعد عقود من الانتهاكات التي شهدها الشعب السوري، وضعف الوعي المجتمعي السوري بهذه الحقوق، وعدم مبالاة المجتمع الدولي بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها النظام ضد الشعب السوري.

ومن أجل توفير الضمانات، أكدت الدراسة ضرورة إدراج أحكام الشرعة العالمية لحقوق الإنسان في النظام القانوني لسورية الجديدة، بحيث تكون ملزمة، ويمكن إثارة أحكامها أمام القضاء السوري. وبالرغم من تنصّل المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه حماية المدنيين السوريين من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، وما تولّد عنه من إدراكهم أنّ حقوقهم أضحت موضوعاً في السياسات الإقليمية والدولية، طبقاً للمصلحة وتقاسم النفوذ، أكدنا أهمية التزام سورية الجديدة بالشرعة العالمية لحقوق الإنسان، وأهمية الوعي المجتمعي السوري بهذه الحقوق.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوع حقوق الإنسان، باعتباره مفهوماً شاملاً، لا يقتصر على فئة واحدة من الحقوق، وإنما يشمل حقوق الأفراد والجماعات الفرعية للوطنية السورية الجامعة، بحيث ينطوي على حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بما يفرضه ذلك من قيام النظام الديمقراطي المرتكز إلى ثلاثية: حقوق الإنسان، والتعددية السياسية والفكرية، والمشاركة السياسية والمجتمعية. ومن جهة أخرى، تناولنا هذه الحقوق في ظل السيناريوهات المحتملة في سورية، وتم التركيز على سيناريو التغيير السياسي وما يفرضه من تشريعات تضمن هذه الحقوق.

وهكذا، لا يمكننا تصوّر المشهد السوري الجديد، بعد التغيير، من دون إرساء مبادئ حقوق الإنسان في منظومته القانونية، من أجل ضمان عودة المهجرين قسرياً واللاجئين، إلى ديارهم، ومعرفة مصير الضحايا والمعتقلين، ومعالجة الشروخ الاجتماعية القومية والطائفية، وتفعيل العدالة الانتقالية لعدم الإفلات من العقاب لمجرمي الحرب، وكذلك ضمان الوحدة الوطنية، وإنقاذ الدولة السورية المهتدة بالتفكك ومشاريع التقسيم الإقليمية والدولية.



أولاً: فلسفة النظام تجاه حقوق الإنسان السوري

لم تحظ مبادئ حقوق الإنسان بأيّ اهتمام طوال عقود، والسبب الرئيس يكمن في أنّ فلسفة النظام تجاه حقوق الإنسان السوري تأسست على أحادية السلطة واختزال مؤسسات الحكم بشخص وقرارات ورغبات رأس النظام، وبالتالي اعتبار معاهدات الشرعة العالمية لحقوق الإنسان لتزيين الدستور السوري، وليس للأخذ بمضامينها. وقد تناولنا هذه الفلسفة باختصار، بسبب آثارها المعيقة لمستقبل حقوق الإنسان بعد التغيير، فمنذ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، وخاصة منذ انقلاب حافظ الأسد في عام 1970، لم تصدر السلطة الدولة، أو نظام الحكم فقط، على ما تفعل النظم الدكتاتورية عادة، بل استولت على الفضاء العام المجتمعي، إلى حد كبير، حتى لم يظهر منه إلا ما تريده وتبيحه، أو ما يخدم استمرار وجودها.

وهكذا، اكتظ الهيكل القانوني السوري بالعديد من القوانين الاستثنائية التي تتناقض أحكامها مع ضمانات حقوق الإنسان المطلوبة في المواثيق الدولية والإقليمية، بل تشترك كل منها مع «التدابير المنعوية» أو «قوانين الاشتباه». فقد جرى إدخال تعديلات على التشريعات المنظمة للسلطة القضائية تمس استقلالها، وحُجبت عن النيابة العامة صلاحية الإشراف على السجون، خاصة تلك الخاضعة للأجهزة الأمنية. كما جرى إحداث أنماط من المحاكم الاستثنائية، مثل «المحاكم الخاصة» و«المحاكم العرفية» و«محاكم أمن الدولة»، مما فتح ثغرة كبيرة في نظام العدالة. وفي ظل هذه الثغرات، جرت العديد من المحاكمات التي افتقرت إلى شروط العدالة والإنصاف وفقاً للمعايير المتعارف عليها، كما شهدت سورية أنماطاً من المحاكمات يصعب أن يُتخيل لها مثيل في أي مكان آخر من العالم، يُهدر فيها حق الدفاع، والحق في العلنية، ويقضي فيها قضاة غير متخصصين.

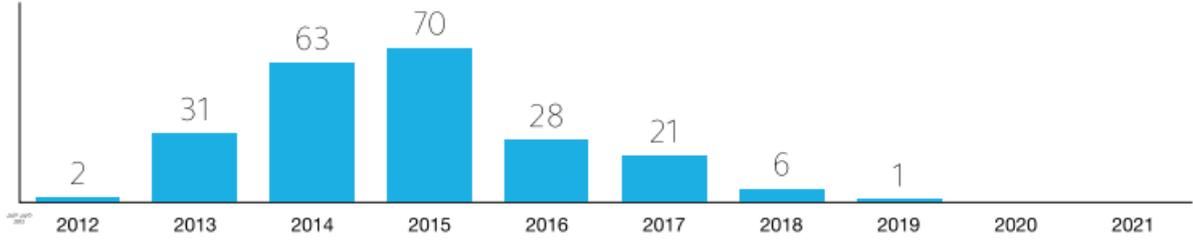
وتجلت فلسفة النظام تجاه حقوق الإنسان بشكل واضح، منذ الحراك الشعبي في آذار/ مارس 2011، حيث كان رد قوات الأمن بقتل المدنيين، واعتقال آلاف الأشخاص بشكل تعسفي، ومنهم نساء وأطفال، وممارسة التعذيب في حق أغلبهم. كما نفذت قوات الأمن والجيش والشبيحة عمليات عسكرية واسعة، تسببت في قتل أعداد كبيرة من السوريين، وقامت بعمليات نهب وتدمير الممتلكات، وتهجير أعداد كبيرة من المدنيين. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 82 ألف برميل متفجر استُخدم في سورية منذ عام 2012.

وتعرّض المواطنون السوريون في غوطي دمشق لأضخم هجوم للنظام بالأسلحة الكيماوية، في 20 آب/ أغسطس 2013، حيث قُتل 1144 شخصاً اختناقاً. وقد أشار التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان «إلى 222 هجوماً كيميائياً (انظر البيان المرفق)، منذ أول استخدام للسلاح الكيميائي في 23 كانون الثاني/ يناير 2012 حتى 20 آب/ أغسطس 2021، كانت قرابة 98% منها على يد قوات النظام السوري، وقرابة 2% على يد تنظيم داعش»⁽¹⁾.

(1) راجع الرابط:

<https://bit.ly/2ZLgk0G>

تمت مراجعة الرابط بتاريخ 26 آب/ أغسطس 2021.



وبالرغم من الانخفاض النسبي للعمليات العسكرية، فإنّ انتهاكات النظام لحقوق الإنسان السوري لم تتوقف، بين سنتي 2017 و2021، كما يُبين البيان التالي:



ونتيجة لكل هذه الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها قوات النظام السوري، جاء ترتيب سورية في مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية في تقرير عام 2020، الصادر عن مؤسسة «بيت الحرية» الأميركية، في المرتبة الأخيرة بين 210 دول شملها التقرير.



ثانيًا: السيناريوهات السياسية المحتملة في سورية ووضعية حقوق الإنسان في كل منها

ثمة ثلاثة سيناريوهات سياسية محتملة في سورية، وفي كل سيناريو منها، ستكون وضعية حقوق الإنسان مختلفة عما هي في السيناريو الآخر.

السيناريوهات السياسية المحتملة في سورية

1. سيناريو عدم التوصل إلى حل سياسي وبقاء الاستنقاع الحالي، أي استمرار مناطق النفوذ موزعة بين روسيا وإيران وتركيا وأميركا، واستمرار النظام في ادعاء شرعيته وسيطرته على مناطق نفوذه. وتكمن احتمالية هذا السيناريو في عدم توصل روسيا والولايات المتحدة الأميركية وتركيا إلى تفاهات على الحل، وكذلك مؤشرات التطبيع العربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، مصر..) مع النظام، والتسهيلات الأميركية لممر أنبوب الغاز العربي - الإسرائيلي من مصر إلى الأردن وسورية ولبنان.
2. سيناريو الانفراد الروسي بالحل، وهو محتمل في حالة اعتبار الولايات المتحدة الأميركية أنّ سورية من حصة روسيا في تقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وثمة مؤشرات على احتمال هذا السيناريو يمكن رصدها من خلال أعمال اللجنة الدستورية وتوجهاتها نحو «إصلاح دستوري» كما ترغب موسكو.
3. سيناريو الانتقال السياسي، طبقًا لقرار مجلس الأمن الدولي 2254، الذي يفتح الأفق للانتقال إلى سورية الجديدة. والأمر مرهون بتوافق الأطراف الأكثر تأثيرًا في المسألة السورية، أميركا وروسيا وتركيا، على صفقة تضمن المصالح الأساسية للأطراف الثلاثة، وفي الوقت نفسه، تساعد السوريين في إنجاز عملية انتقال سياسي، تضمن السلم الأهلي والتحول الديمقراطي التدريجي، كما تضمن أن تكون سورية الجديدة عامل أمن وسلام في الشرق الأوسط.

وضعية حقوق الإنسان في كل من السيناريوهات الثلاثة

1. في السيناريو الأول، سيكون بقاء نظام بشار الأسد مكافأة للنظام، من قبل المجتمع الدولي، على انتهاكاته لحقوق الإنسان السوري، التي وصلت إلى حد جرائم ضد الإنسانية. وستستمر الكارثة السورية وتندحر الأوضاع المعيشية للسوريين في مناطق سيطرة النظام أكثر فأكثر، ولن يعود النازحون واللاجئون إلى مناطق سكناتهم المدمرة⁽²⁾، وسيبقى المغيبون قسرًا في سجون النظام،

(2) - قالت عضوة لجنة التحقيق الدولية كارين كوينينج أبوزيد، في تقرير حول وضع حقوق الإنسان في سورية، في 24 أيلول/ سبتمبر 2021، إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، إن «هذا الوقت غير مناسب لأي شخص يفكر في أن سورية بلد مناسب لعودة اللاجئين، فالجرب ضد المدنيين السوريين ما زالت مستمرة».

وكما بيّنت تجارب أخرى لن تبدأ عملية إعادة الإعمار.

وسوف تستمر الأجهزة الأمنية للنظام تمارس التعذيب في مراكز الاحتجاز، بهدف انتزاع الاعتراف من الناشطات والناشطين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن أبرز التهم التي خبرها السوريون منذ خمسين سنة «إثارة النعرات الطائفية، وتهديد نظام الحكم، وإضعاف الشعور القومي، والتواطؤ مع الخارج والعدو، ودعم وتمويل الإرهاب، ووهن نفسية الأمة»⁽³⁾. ومن ثم تحال الضبوط الأمنية، بعد انتزاع الاعترافات، إلى النيابة العامة التي تحوّل أغلبهم إلى محكمة الإرهاب أو محكمة الميدان العسكرية.

كما ستستمر انتهاكات حقوق الإنسان السوري، طبقاً لتقرير منظمة العفو الدولية للعام 2020 – 2021، حيث أكدت مواصلة أطراف النزاع ارتكاب «انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، من بينها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية». إذ لم تتوقف عمليات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري و«واصلت الحكومة السورية تعريض عشرات الآلاف من الأشخاص، بينهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون وناشطون سياسيون، للاختفاء القسري. وظلت تلجأ إلى الاحتجاز التعسفي لقمع الاحتجاج السلمي، والحد من الأنشطة الحقوقية والإنسانية»⁽⁴⁾.

ومن المتوقع، في هذا السيناريو، أن تستمر انتهاكات حقوق الإنسان السوري كما كانت في السنوات الأربع الأخيرة، من حيث استمرار اعتقال المواطنين على خلفية انتماؤهم السياسي ومعارضتهم له. وسيُصدم أهالي المختفين قسرياً كما صُدموا في سنة 2018، حين علموا بوجود أسماء أقرباء لهم متوفين ومسجلين ضمن واقعات الوفاة في دوائر السجل المدني، من دون علم أسرهم. فمن حوالي 85 ألف حالة اختفاء قسري تم توثيق «991 حالة، كشف النظام السوري عن مصيرهم بأنهم قد ماتوا جميعاً، منذ مطلع عام 2018 إلى 26 آب/ أغسطس 2020، من بينهم تسع حالات كانوا أطفالاً لدى اعتقالهم وسيدتان اثنتان»⁽⁵⁾.

(3) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان: التقرير السنوي التاسع عن التعذيب في سورية (من آذار/ مارس 2011 – حزيران/ يونيو 2020)، ص 15.

(4) - منظمة العفو الدولية: حالة حقوق الإنسان في العالم (2020 – 2021)، ص 132. راجع الرابط التالي:

<https://bit.ly/3mB657C>

تمت مراجعة هذا الرابط بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2021.

(5) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تقرير عن الانتهاكات بين عامي 2016 و2020، ص 3 و4.

والتقرير الذي نشرته منظمة العفو الدولية، في 7 أيلول/ سبتمبر 2021، ذو أهمية كبيرة في سياق حديثنا عن مخاطر السيناريو الأول على حقوق الإنسان السوري، إذ تحدث التقرير عن الانتهاكات التي يمارسها نظام الأسد بحق اللاجئين السوريين العائدين، تحت عنوان «أنت ذاهب إلى الموت»، حيث وثقت المنظمة انتهاكات مروعة ارتكبتها ضباط مخابرات النظام بحق 66 من العائدين، من بينهم 13 طفلاً، و5 حالات لأشخاص لقوا حتفهم في الحجز. وقالت ماري فورستي، الباحثة المعنية بحقوق اللاجئين والمهاجرين في المنظمة: «قد تكون الأعمال العسكرية العدائية قد خفّت حدتها في سورية، ولكن نزوع النظام لارتكاب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان مستمر، فأعمال التعذيب والإخفاء القسري والاعتقالات التعسفية، التي أجبرت كثيراً من المواطنين السوريين على طلب اللجوء في الخارج لا تزال متفشية في سورية، مثلما كانت في أي وقت مضى»⁽⁶⁾.

2. في السيناريو الثاني، لن تختلف حالة حقوق الإنسان كثيراً عما خبرناه في سورية، طوال العقود الخمسة الماضية، إذ إنّ النظام الروسي لا يختلف -جوهرياً- عن النظام السوري في فلسفته تجاه حقوق الإنسان. وكل ما يمكن أن نتوقعه هو إطلاق سراح بعض المعتقلين، وتفعيل توجهات مؤتمر سوتشي الروسي في عام 2018 حول الدستور، الذي يمكن أن تنجزه اللجنة الدستورية شبيهاً بمسودة الدستور الذي جرى الحديث عنه في سوتشي. وبالتالي إجراء انتخابات سورية جديدة، على النمط الروسي، تعيد انتخاب بشار الأسد أو غيره، ولكن مع المحافظة على النظام الأمني، مع إدخال بعض المعارضين في وزارات الدولة ومؤسساتها.

3. في السيناريو الثالث، وهو المرغوب فيه لدى أغلبية الشعب السوري، ستجري عملية انتقال سياسي، بما تقتضيه من تشكيل هيئة حكم انتقالي، تقوم بكل ما يريء سورية للانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، بما يعني إطلاق سراح جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، وإصدار قانون يسهّل إنشاء الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، ويضمن تفعيل متطلبات الشريعة العالمية لحقوق الإنسان.

(6) - راجع الرابط التالي:

<https://bit.ly/3BDjuAf>

تمت مراجعة هذا الرابط بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2021.

ثالثاً: أهمّ معوّقات حقوق الإنسان في سورية الجديدة

ثمة معوّقات كثيرة ستسهم في تأخر تفعيل الشرعة العالمية لحقوق الإنسان في سورية الجديدة، إذا تحقق السيناريو الثالث الذي يقتضي عملية انتقال سياسي، أي بعد الانخراط في عملية التحوّل الديمقراطي. وقد استفدنا في تحديد هذه المعوّقات من سبر آراء ثلاثين ناشطاً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان⁽⁷⁾، قبل بداية الحراك الشعبي في عام 2011 وبعده. وكنا قد طرحنا على الناشطات والناشطين سؤالين أساسيين⁽⁸⁾، حيث تبين لنا أنّ هذه المعوّقات عديدة، من أهمها: آثار ديمومة نظام الاستبداد لأكثر من خمسين سنة، وغياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان عن برامج وخطاب أغلب الأحزاب السياسية المعارضة، والبنى التقليدية في المجتمع السوري، والآثار التي تركتها «العشرية الحمراء» (لما رافقها من دماء السوريين وآلامهم)، واهتزاز ثقة السوريين بالمجتمع الدولي الذي أنكر عليهم الحق في الحماية الدولية للمدنيين، والمعوّقات الذاتية والموضوعية لمنظمات حقوق الإنسان السورية.

1. آثار ديمومة الاستبداد لأكثر من خمسين سنة

لقد بنى النظام منظومة قوانين وعادات وإجراءات، رسّخت كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، كما رأينا أعلاه، حيث غيّب كل أنواع الحريات والحقوق لعقود طويلة جداً، واعتمد على تكريس شرخ الطائفية والمناطقية في المجتمع السوري، مما جعل كل طائفة أو قومية منغلقة على نفسها لا تثق بالأخر المختلف ولا تعترف بحقوقه، بهدف خلق فجوة وتصادم دائم بين هذه المكونات وخلق حالةٍ من الضياع لدى المواطن السوري، بما يحول دون تطبيق المساواة، باعتبارها أحد مبادئ حقوق الإنسان، وبما عني إقصاء النساء من الفضاء العام ومراكز صناعة القرار. كما أقصت المثقفين والمتنورين عن التأثير في الشأن العام، بل سجنت غالبية الناشطات والناشطين الحقوقيين، لمجرد تفكيرهم بالتغيير والمطالبة بأبسط حقوق الإنسان التي تنص عليها المعاهدات الدولية التي وقّع عليها النظام، وظهر ذلك جلياً خلال «العشرية الحمراء».

نظام الاستبداد الدكتاتوري أسس لحالة من الجمود المطلق في المجتمع، وقد تعمد إعطاء نماذج عن كل من تجرأ على معارضته لجعل الرعب ملموساً أمام أعين الشعب السوري، إذ وظّف -في سبيل الاستمرار الأبدي في السلطة- مختلف مؤسسات الدولة في معركته ضد المجتمع.

فضل عبد الغني/ مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان

كما سعى النظام إلى تعزيز الفساد في مؤسسات الدولة وتقويض عملها والحوّول دون تطبيق القانون على الجميع، وبالتالي غياب المسائلة، لتتعدى ذلك إلى تعزيز الفساد في المنظومة المجتمعية وجعلها أكثر هشاشة، وبذلك أدى تفشي الفساد إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

(7) - راجع الملحق رقم (1).

(8) - راجع الملحق رقم (2).

تُعتبر منظومة الاستبداد العامل الأهم والسبب الرئيسي الذي كرسّ البنى التقليدية (العشائرية، والعائلية، والطائفية) وعزز الانتماءات ما قبل الوطنية، وما ينتج عنها من رفض وتهميش للأخروانتهاك لحقوق الإنسان.

سامر الضيبي/ رابطة المحامين السوريين الأحرار

لقد غيّب النظام الدستور وأخصاه بمواد تكررّ دور الاستبداد، وتحمي البنى التقليدية، ولم يأبه إلى أنّ الدستور حارس للقوانين، التي يسير المجتمع بمقتضاها، إضافة إلى أنها تؤسس وتحمي السوريين من انتهاك حقوقهم.

2. غياب ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان عن برامج وخطاب أغلب الأحزاب السياسية المعارضة

طغى الطابع الأيديولوجي على أحزاب المعارضة السورية، بكلّ تنوعاتها القومية والماركسية والإسلامية، وغابت عن برامج وخطاب أكثرها ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكان من أهم معوّقات خطابها أنها حاولت توظيف عمل منظمات المجتمع المدني في مشاريعها، حيث خلطت بين عملها في السياسة، الهادف إلى السلطة، وعمل هذه المنظمات، الهادف إلى تكوين قوى ضغط اجتماعي للدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

3. البنى التقليدية في المجتمع السوري

رسّخ النظام السوري البنى الاجتماعية التقليدية الموروثة، وفق منهجية مدروسة، مستغلاً محدودية الوعي الاجتماعي لدى أغلبية السوريين، حتى وعيهم بمقاصد الشريعة الإسلامية حول المضامين الحقيقية لمنظومة حقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بحق حرية التعبير والتعددية السياسية والفكرية. ومن جهة أخرى، فإنّ ضعف الاهتمام بحقوق الإنسان في الخطاب الإسلامي، والتشريعات والأحكام الفقهية المختلفة المرتبطة بهذه الحقوق، جعل العديد من مشايخ السلطان يطعنون في صدقية الخطاب العالمي لحقوق الإنسان، بدعوى مصادره العلمانية ومخالفته لأحكام معينة، مثل «حكم المرتد» وأحكام «الميراث». وقد تركت هذه الأحكام أثراً سلبية على مواقف أغلب السوريين من الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

الاستبداد يكرّس البنى المجتمعية التقليدية، التي تنتهك حقوق الإنسان، ويُسهم في ترويج الآفات الاجتماعية والفتاوى الدينية، التي تُسهم في تفتيت المجتمع ودفعه كي يتخذ أشكال ما قبل الدولة (الطائفية، والدينية، والقومية، والعائلية، والعشائرية).

سعاد خبيبة/ عضوة مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان في سورية

إذ إنّ أغلب مواقفهم تأثرت بمقولة «الخصوصية والعالمية»⁽⁹⁾، وبأسبقية الإسلام «في تأكيده على حقوق الإنسان»، والتأكيد على «الخصوصية الثقافية» التي تبرز إزاء المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول «حق كل فرد في حرية الفكر والضمير والدين»، وهذا ما يسمى «الردة في الإسلام، وحكمها القتل».

(9) - رضوان زيادة وآخرون: حقوق الإنسان العربي (الإسلاميون وحقوق الإنسان/ إشكالية الخصوصية والعالمية)، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ط1، تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، ص 145 و146.

4 - الأثار التي تركتها «العشرية الحمراء»

كانت لـ «العشرية الحمراء» (2011 - 2021) آثار مدمرة على المجتمع السوري (أكثر من نصف مليون قتيل، وحوالي مليون معاق، وما يزيد عن عشرة ملايين نازح في الداخل ولاجئ في الخارج، وبضعة ملايين من الأطفال خارج إطار التمدرس..)، ومزق ذلك العلاقات بين السوريين، وأنتج فئات الشبيحة والمرتزقة وأمراء الحرب، لدى النظام والمعارضة، وحول كتلة كبيرة من السوريين إلى «قطعان» بشرية، تحاول تأمين أكلها وشربها وأمنها.

الانقسامات التي أحدثتها «العشرية الحمراء» ستحول دون تفعيل منظومة حقوق الإنسان، حيث إن كل مجموعة تنحاز إلى جهة معينة، تختلف عن المجموعة الأخرى في توجهاتها وأهدافها.

فاطمة زيدان/ ناشطة في عدد من المنظمات

5 - اهتزاز ثقة السوريين بالمجتمع الدولي الذي أنكر عليهم الحق في الحماية الدولية للمدنيين

بعد أن اكتوى السوريون بإرهاب نظام دولته «م» وفصائل عسكرية تدعي المعارضة، وعانوا انتهاكات تصل إلى درجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وصلت إلى حد كارثة إنسانية، حيث تجرعوا ما تقشعر له الأبدان من القهر والتنكيل بحيواتهم وممتلكاتهم وأبسط حقوقهم.. بعد كل ذلك؛ اهتزت ثقتهم بقرارات المجتمع الدولي «أي قيمة يمكن أن يمنحها السوريون لشرعة حقوق الإنسان، عندما تهتز ثقتهم بصدقية المجتمع الدولي، الذي طغت لديه لعبة المصالح الأنانية والمطامع التنافسية الضيقة في التعاطي مع بلدهم، إذ تخلى عنهم في أشد محنة يتعرضون لها»⁽¹⁰⁾.

6 - المعوقات الذاتية والموضوعية لمنظمات حقوق الإنسان السورية

بسبب غياب الحريات العامة والفردية، وعدم توفر البيئة الدستورية والقانونية والتشريعية، منذ أكثر من خمسين سنة في سورية، وكذلك منع تشكيل منظمات حقوق الإنسان المستقلة؛ تأخر تشكيل هذه المنظمات إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بعد سقوط جدار برلين، حيث تم الإعلان عن تشكيل منظمة «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان»، كما واکب مرحلة «ربيع دمشق»، بعيد توريث بشار الأسد السلطة، تشكيل «جمعية حقوق الإنسان في سورية». وبسبب حداثة عمل هذه المنظمات، كانت تفتقر إلى الكوادر المهنية الحقوقية، القادرة على مواجهة التحديات ووضع الخطط اللازمة، وغياب ثقافة المشاركة وبروز ظاهرة الفردانية في إدارة هذه المنظمات. إضافة إلى الإشكاليات الفكرية - السياسية، المتعلقة بالتداخل الكبير بين السياسي والحقوق من جهة، والابتعاد عن المرجعية الدولية المتمثلة في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، والتوجه إلى مسارات أيديولوجية أخرى (دينية، وقومية) من جهة أخرى، وأثر ذلك سلبيًا في حركة حقوق الإنسان السورية، حتى تلك التي تشكلت في دول الشتات السوري بعد عام 2011.

(10) - أكرم البني: السوريون واليوم العالمي لحقوق الإنسان، صحيفة «الشرق الأوسط»، لندن 13 كانون الأول/ ديسمبر 2019.



ويبدو أنّ إشكالية حقوق الإنسان والسياسة كانت إحدى المعوّقات المهمة، إذ من المعروف أنّ الدور الأساسي لمنظمة حقوق الإنسان «يتمثل برصد الانتهاكات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والعمل بكافة الطرق السلمية والقانونية إلى تحسين ممارسات السلطة، من أجل احترام أكثر لحقوق الإنسان. هذه المهام تبدو كأنها مهام سياسية، ولكن ما يميز منظمة حقوق الإنسان عن أي حزب سياسي هو أنها لا تطمح إلى تغيير النظام، وليس ذلك من مهامها»⁽¹¹⁾.

(11) - نضال نوفل: واقع التجربة وآفاق المستقبل، نشرة «الصوت» – لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، عن موقع «كلنا شركاء في الوطن»، 27 أيار/ مايو 2004.

رابعاً: كفاءات ضمان حقوق الإنسان في سورية الجديدة

وضعت الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية العديد من الضمانات التي تشكل حماية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، ومن أهمها الضمانات القانونية. ومن المؤكد أنّ العبرة ليست فقط بشمول الدساتير والمواثيق الوطنية للعديد من الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإنما هي بالأساس بمدى توفر الضمانات والقوانين المقررة لكفالة تنفيذ هذه الأحكام.

إنّ تجسيد حقوق الإنسان في سورية، بعد إنجاز عملية الانتقال السياسي، لن تظهر نتائجه إلا بضمنان تقريرها في مقدمة الدستور القادم، باعتبارها مبادئ محصنة غير قابلة للإلغاء في أية دساتير لاحقة. مما يستوجب المعالجة الجدية لتفعيل الممارسة لحقوق الإنسان، من خلال التعاطي المجدي مع الإشكاليات التالية: إدراج أحكام الشريعة العالمية لحقوق الإنسان في النظام القانوني لسورية الجديدة، بحيث تكون ملزمة، وإمكانية إثارة أحكام الشريعة في النظام القانوني لسورية، بحيث تكون ملزمة، وإمكانية إثارة أحكامها أمام القضاء السوري.

وفي سورية الجديدة، يقتضي ضمان حقوق الإنسان الولوج في مدخلين أساسيين⁽¹²⁾: أولهما عمودي، للتأثير في صياغة التشريعات والقوانين والسياسات؛ وثانيهما أفقي، ينصب على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السوري.

التشريعات والقوانين والسياسات

تعدّ الصياغة الدستورية لحقوق المواطنين الأساس الذي تُبنى عليه مجمل القوانين التنفيذية، التي «تضمن تجاوز الحقوق الطبيعية إلى ضمان المساواة السياسية، التي تعدّ الأساس الرئيس للديمقراطية، ومحاربة التمييز على أساس الجندر أو الانتماء المناطقي أو الطائفي والديني»⁽¹³⁾. أي أنّ الحقوق والحريات تُعد من أبرز الموضوعات في الدستور، إذ إنّ الدستور «ليس مجرد وثيقة لبيان شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وتنظيم العلاقة بين سلطاتها، وإنما هو فوق ذلك وثيقة ضمان للحقوق والحريات»⁽¹⁴⁾.

وإن أهم ضمانات تفعيل منظومة حقوق الإنسان في سورية الجديدة يكمن في تضمينها في الدستور القادم، وإصلاح عمل السلطة القضائية، وبالتالي جميع الجهات المعنية بتطبيق القانون: الشرطة والضابطة العدلية، وجهاز الأمن الداخلي.

(12) - إدريس لكربي: رهانات التربية على حقوق الإنسان، صحيفة «الخليج» الإماراتية، 14 آب/ أغسطس 2021.

(13) - منظمة اليوم التالي: السوريون والدستور، تشرين الأول/ أكتوبر 2020، ص 50.

(14) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في غرب آسيا «إسكوا»: برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (الدستور) - 2016، ص 110.



يجب أن يتضمن الدستور حق المواطنين بحرية الدين والمعتقد والرأي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، بشكل يخلق حالة من حرية العمل في الشأن العام، على نحو يعبر ويكرس حالة التغيير التي تمر بها الدولة. وكذلك يضمن حظر التمييز بين المواطنين على أساس العرق والدين والطائفة والمعتقد، ويمنع الأنشطة المحرّضة على الكراهية والأفعال التي من شأنها الإخلال بالعقد الاجتماعي وتماسكه.

نوار سهيل الشبلي/ مديرة مكتب التوثيق في تجمع ثوار سورية

أما القوانين الواجب إصدارها لضمان إنفاذ مبادئ الشريعة العالمية لحقوق الإنسان، فهي عديدة: أولها قانون أحزاب وجمعيات، يضمن حق تشكيلها وإعلانها وحرية نشاطها، وحق المواطنين في الانضمام إليها؛ وثانيها قانون الانتخابات، حيث يحررها من نظام الحصص ووصاية وزارة الداخلية، من خلال تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات، بما يسمح بالتعبير الحر عن إرادة المواطنين؛ وثالثها قانون لضمان إعلام يتوافق مع حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام كافة؛ ورابعها قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والأسرة، بما يضمن المساواة بين المواطنين رجالاً ونساءً، وكذلك يضمن حقوق الأطفال.

اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل المساواة الفعلية، والقضاء على كل مظاهر التمييز القائمة بين النساء والرجال، في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وإعمال المادة 5 من اتفاقية "مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي تنصّ على تغيير الأنماط الثقافية المكرسة للتمييز بين الجنسين، وتوفير الحماية التشريعية والعملية للمرأة من العنف.

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية/ عن افتتاحية نشرة "الصوت" –
أوائل سنة 2006.

ومن أجل تعزيز تحقيق المساواة، «يجوز اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لحماية أشخاص أو فئات معينة، مهمشين بسبب التمييز المحجف ضدهم، والتهوض بأوضاعهم»⁽¹⁵⁾.

ولا شك في أنّ الدستور والقوانين لا تكفي، إذا لم تترافق -بداية- بحل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلمها، وتطبيق صارم لمبدأ تمفصل السلطات، وبشكل خاص الإعلاء من شأن واستقلال القضاء، وتشكيل هيئة مستقلة للعدالة الانتقالية وتمكينها من تقديم مجرمي الحرب، ممن تلطخت أياديهم بدماء الشعب السوري، خاصة رأس النظام وقيادات الأجهزة الأمنية، إلى العدالة، بحيث لا يتمكنون من تعطيل مسيرة التحول الديمقراطي. إضافة إلى معالجة ملف المعتقلين والمفقودين، على أساس جبراً ضرراً الضحايا.

(15) - راجع المادة 9 من دستور جمهورية جنوب أفريقيا.

نحتاج إلى استقلالية القضاء وتساوي جميع المواطنين أمام القانون، وكذلك التزام سورية بكافة القوانين والأنظمة الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان والتوقيع على البروتوكولات، إضافة إلى اعتبار الحقوق الأساسية حقوقاً مصانة في الدستور، وهي حق لكل مواطن سوري، بغض النظر عن عرقه أو طائفته أو دينه.

جيهان الخلف / متطوعة في لجنة تقصي الحقائق التابعة للمحكمة الدولية في لاهاي.

ولعل الإجراءات السابقة تساعد السوريين في تفكيك البنى التقليدية للمجتمع السوري بالتدرج، مع وجود نظام وطني ديمقراطي، وتفعيل الشريعة العالمية لحقوق الإنسان، التي تؤسس للشعور بالمواطنة المتساوية التي يكفلها الدستور.

ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السوري

من المؤكد أنّ التشريعات والقوانين والسياسات ستواجه صعوبات أثناء التطبيق، بسبب تغلغل قيم الفردانية في نفوس أغلب السوريين، بعد سنين طويلة من الاستبداد، إذ إنّ السوري يرى أنّ قيم الحرية تتعلق بحريته وحقوقه الشخصية، ولا تتعلق بحرية وحقوق الآخرين. ولا شك في أنّ إقبال السوريين على تفهّم أنّ الحريات والحقوق تعنيهم جميعاً، يفترض شروطاً متعددة، أهمّها⁽¹⁶⁾:

1. الإيمان بهذه الحقوق إيماناً قائماً على العلم بمضامينها، وعلى التسليم بشرعيتها لدى مختلف مواطني المجتمع السوري.
2. الاطمئنان إلى صدقية سلطات دولتهم الجديدة في الإقرار بها والالتزام برعايتها، وفي تنظيم ممارستها بنزاهة.
3. التعويل على آليات قانونية لتقويم الاختلال ولردع الانتهاك، والاطمئنان إلى فاعلية هذه الآليات ونزاهتها وحيادها، من قبل السلطة والأحزاب المتنافسة.

إنّ ثقافة حقوق الإنسان ليست معطى قبلياً، وإنما تحتاج إلى جهود متنوعة، من قبل الدولة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة. ويبدو أنّ المدخل الأساسي يكمن في التربية والتنشئة الوطنية، ولكن شريطة إخراج التربية من طابعها النظري إلى «قناعات وسلوكيات يومية للأفراد، من خلال تأكيد احترام الكرامة الإنسانية، وعدم التمييز، وتشجيع حريات الفكر والتعبير والتسامح والمساواة والاختلاف واحترام القانون وحماية البيئة، بعيداً عن كل مظاهر الانغلاق والعنف»⁽¹⁷⁾. وفي هذا السياق، تستأثر المؤسسات التعليمية بدور كبير وأساسي، باعتبارها تمثل فضاءات للتربية والتنشئة وإعداد أجيال المستقبل، وكذلك التدرج إلى الكبار من المتعلمين، لتصبح حقاً طبيعياً للمواطن السوري. ففي سورية الجديدة، ستكون

(16) - مصطفى الفيلاي وآخرون: حقوق الإنسان العربي (نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1 1999، ص 262.

(17) - إدريس لكربي: رهانات التربية على حقوق الإنسان، صحيفة «الخليج» الإماراتية، 14 آب/ أغسطس 2021.

النظم والمؤسسات التربوية والتعليمية هي الأساس الذي سيقوم عليه المجتمع السوري الحديث، لذلك فإنّ إصلاحها وإدخال شرعة حقوق الإنسان ضمن برامجها، في كل مراحل التعليم، شرطٌ أساسي لتجاوز آثار «العشرية الحمراء» والتعافي من الآمها، وبناء السلام واستدامته.

هناك ضرورة لتأصيل مفاهيم الاختلاف والتنوع والاعتراف بالآخر، وقيم المساواة والحرية والعدالة، والمواطنة المتساوية، التي تعد أساسًا متينًا لتمثل القيم الإنسانية والتربية على السلام.

سامر الضيبي/ رابطة المحامين السوريين الأحرار

كما لا تخفى أهمية وسائل الإعلام المختلفة، فهي تلعب دورًا مهمًا في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومواكبة مستجداتها على المستويين الوطني والعالمي.

يجب أن يكون هناك عمل جدي على ترسيخ وزيادة الوعي بثقافة ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، من أجل تمكين المواطنين من الدفاع عن حقوقهم، ولن يتم ذلك دون استقلال وحرية الإعلام، وترسيخ حرية الرأي والتعبير.

فضل عبد الغني/ مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ولا شك في أنّ ثمة مسؤوليات تتحملها شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى التنوير بثقافة حقوق الإنسان، إذ «يبدو أنّ كسب رهان دعم وترسيخ حقوق الإنسان عبر هذه الشبكات، لا يتوقف فقط على تطوير المنظومة القانونية بصورة توازن بين حرية التعبير من جهة، ومتطلبات الأمن المعلوماتي من جهة أخرى، بقدر ما يتطلب انخراط رواد هذه الشبكات في ترسيخ ثقافة احترام الحقوق والحريات، وبلورة رسالة نبيلة تدعم هذا الخيار»⁽¹⁸⁾.

ومنظمات المجتمع المدني دور مهم في ترسيخ هذه الثقافة، باعتبارها منظمات عابرة للبنى التقليدية والانتماءات الفرعية، وهي ذات امتداد أفقي تعبّر عن حقوق جميع المواطنين وتدافع عن مصالحهم، بغض النظر عن موقفهم السياسي أو انتماءاتهم. وقيام هذه المنظمات بأدوارها مرهون بمدى حريتها في العمل، بدون قيود زجرية أو بيروقراطية.

وفي الختام، لا بدّ من التأكيد على ضرورة توعية واضعي السياسات وعناصر الشرطة والأمن والجيش بقضايا حقوق الإنسان، وهذا يستوجب نشر هذه الثقافة بين هذه الفئات، ذات العلاقة المباشرة في التعامل مع المواطنين.

(18) - إدريس لكربي: شبكات التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، صحيفة «الخليج» الإماراتية، 16 حزيران/ يونيو 2017.

خامساً: أهم الاستنتاجات

1. إنّ كونية حقوق الإنسان لا تعني إلغاء الخصوصيات الثقافية للأمم والشعوب، وفي الوقت نفسه، لا يعني احترام الخصوصية الثقافية الاحتفاء بكل ما هو سلبي فيها، بل إنّ الخصوصية التي ينبغي الاحتفاء بها هي تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة، وتثري ثقافته وحياته، وتعزز مشاركته في إدارة شؤون بلاده.
2. من دون إرساء مبادئ حقوق الإنسان، لا يمكن تخيل المشهد السوري في رحلة تعافيه نحو الخلاص من «العشرية الحمراء»، وضمان عودة اللاجئين السوريين والمهجرين قسرياً إلى ديارهم، وفي معرفة مصير الضحايا والمعتقلين، ومحاصرة الشروخ والاندفاعات العرقية والطائفية والمذهبية، وفي إنقاذ وطن ودولة يهددهما التفكك والتهالك ومشاريع التنازع والتقسيم الإقليمية والدولية.
3. حقوق المرأة لا تقتصر على إتاحة الفرص لها فحسب، وإنما تشمل تغيير طريقة التعامل معها، ومن ذلك اعتماد قوانين وسياسات جديدة تضمن لها حقوقها كاملة كمواطنة، والاهتمام بالمنظمات الخاصة بها، مما يسهم في ازدهار المجتمع وتقدمه.
4. تكامل حقوق الإنسان وترابطها، وعدم قابليتها للانقسام أو التجزئة، أي أنّ من واجب الدولة السورية الجديدة العمل من أجل تعزيز كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.
5. إنّ مشكلة حقوق الإنسان في سورية هي مشكلة تشريعية وقانونية من جهة، ومشكلة ضمانات تفعيلها من جهة أخرى، فضلاً عن كونها مشكلة اجتماعية وثقافية.
6. إنّ الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية تشكل الأساس لضمان حقوق الإنسان، وإنّ هذا الأساس لا يثمر إلا مع وجود قواعد قانونية محلية، أي وجود نظام قانوني يكفل هذه الحقوق، وليس فقط أن تكون هناك تشريعات تنص صراحة على هذه الحقوق، وإنما الأهم هو توفر الأدوات الأساسية لتطبيق نصوص القانون في هذا المجال، ومن ثم يجب أن يقترن التشريع الأساسي لحقوق الإنسان بحماية دستورية، كي لا تستطيع السلطان التنفيذية والتشريعية انتهاكها، من خلال ما نسميه «مواد محصنة في الدستور»، ووجود سلطة قضائية مستقلة، وكذلك وجود محكمة دستورية تحمي الدستور.
7. ثمة معوقات كثيرة ستسهم في تأخر تفعيل منظومة الشرعة العالمية لحقوق الإنسان في سورية الجديدة، إذا تحقق السيناريو الثالث الذي يقتضي عملية انتقال سياسي، أي بعد الانخراط في عملية التحوّل الديمقراطي.

الملاحق:

1. منهم: لينا وفائي/ الحركة السياسية النسوية السورية، هدى أبو نبوت (منظمة عدل وتمكين)، نادر المطروح (رابطة المحامين الأحرار)، ماجدة محمد العبود (رابطة المحامين الأحرار)، عائشة صبري (منظمة مع العدالة/ مكتب التوثيق في تجمع ثوار سورية)، نوار سهيل الشبلي (تجمع ثوار سورية)، سلوى زيدان/ ناشطة، فضل عبد الغني (مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان)، سعاد خبية (عضوة مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان في سورية)، فؤاد إيليا (عضو مجلس إدارة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية)، ليلاف كنجو (منسقة مشروع في منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان/ غازي عينتاب)، زهراء النجار (متطوعة في منظمة العفو الدولية/ ألمانيا)، جيهان الخلف (متطوعة في لجنة تقصي الحقائق التابعة للمحكمة الدولية/ هولندا)، أمجد عبد العزيز المالح/ ناشط، معن السلامة (عضو مجلس فرع نقابة المحامين الأحرار في دير الزور)، فاطمة زيدان/ ناشطة في عدد من المنظمات، محمود العلي (منظمة التغيير والتنمية/ أورفا).

2. الصديقات والأصدقاء

تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نحيطكم علمًا بأن مجموعة من الباحثين في «مركز حرمون للدراسات المعاصرة» يشغلون على إعداد دراسة حول «حقوق الإنسان في سورية بعد التغيير»، ونأمل أن نستفيد من تجربتكم/ تجربتكم العملية في ميدان منظمات حقوق الإنسان (قبل الحراك الشعبي في عام 2011 وبعده)، كي نعزز دراستنا النظرية باستنتاجات عملية من التجربة.

الاسم:

اسم المنظمة:

الأسئلة:

1. ما هي التحديات والمعوقات التي ستحول دون تفعيل قيم حقوق الإنسان الواردة في الشريعة العالمية في سورية الجديدة؟ (مثلاً: هل هي تأثير البنى التقليدية في المجتمع السوري؟ / المساواة بين المواطنين مهما كانت أعراقهم أو أديانهم أو طوائفهم، حقوق المرأة، حرية المعتقد... إلخ/ أم ديمومة الاستبداد لأكثر من نصف قرن، وما رافقه من تغييب لثقافة حقوق الإنسان بل انتهاكها من قبل الأجهزة الأمنية؟... إلخ).

2. كيف نضمن حقوق الإنسان السوري بعد التغيير؟ (مثلاً: هل من خلال إعلان التزام الدولة السورية الجديدة بالشريعة العالمية لحقوق الإنسان؟ أم من خلال اعتبار الحقوق الأساسية (الطبيعية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) مواد محصنة في الدستور؟ أم بإدخال الشريعة العالمية في برامج المنظومة التربوية السورية؟... إلخ).

3. أي شيء تريدون إضافته؟

5 تموز/ يوليو 2021

أهم مراجع الدراسة:

- مصطفى الفيلاي وآخرون: حقوق الإنسان العربي، «نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات»، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ط1.
- أمير موسى: حقوق الإنسان/ مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1 1994.
- علاء محمد مطر (عميد كلية الحقوق وأستاذ حقوق الإنسان، جامعة الإسراء في فلسطين): مدخل لحقوق الإنسان، ط 2 أيلول/ سبتمبر 2018.
- غيوم سيبرتان – بلان: الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، مراجعة: جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة – ط1 بيروت، نيسان/ أبريل 2011.
- رضوان زيادة وآخرون: حقوق الإنسان العربي (الإسلاميون وحقوق الإنسان/ إشكالية الخصوصية والعالمية)، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ط1، تشرين الثاني/ نوفمبر 1999.
- حسن الصقّار: الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1 2005.
- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 1997.
- برهان غليون وآخرون: حقوق الإنسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2002.
- أمير موسى: حقوق الإنسان (مدخل إلى وعي حقوقي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 1994.
- وليم نجيب نصّار: مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 2014.



تقارير منظمات سورية ودولية:

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، نيويورك 2009.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
- منظمة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية.
- جمعية حقوق الإنسان في سورية.
- منظمة اليوم التالي.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في غرب آسيا «إسكوا».
- هيومن رايتس ووتش.
- منظمة العفو الدولية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05